مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الثامن / الجزء(2) – ديسمبر 2017

.OEB Univ. Publish. Co

# أثر التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي

# The Impact Of Political Upbringing On Electoral Behavior

**ط.د. إبتسام سويد، جامعة بسكرة، الجزائر.**

**تاريخ التسليم: (2017/10/21)، تاريخ القبول: (2017/12/22)**

ملخص :

تعتبر التنشئة السياسية أحد أهم الدعائم التي تخدم السلوك الانتخابي، حيث لا يمكن تحقيق أهداف المشاركة الانتخابية بدون مشاركة سياسية فعلية وحقيقية من قبل شرائح المجتمع وعليه فان المشاركة الانتخابية تعتبر المظهر الرئيسي للديمقراطية حيث أن ازدياد المشاركة السياسية من قبل الشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، ولكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، منها رفع درجة الوعي السياسي، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتقوية وتفعيل التنظيمات السياسية الوسطية؛ وتفعيل دور المؤسسات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية.

**الكلمات المفتاحية:** التنشئة السياسية، السلوك الانتخابي.

**Abstract:**

The political upbringing is considred as one of the most important props of the electoral behavior,in which the objectives of electoral participation can ‘t be reached without effective and real political participation of community layers,and so that electoral participation is considred as the main manifestation of democracy,in which the increase of people political participation in electoral process is the real aspect of democracy,but the achievement of effective political partcipation requires some cconditions such as: raise of political awarness, freedom of media,strengthen and activate the moderate political organizations,and activate role of the state institutions,such as institutions of civil society ,and building political institutions capable of absorbing political forces willing to political participation.

**Key words:** political upbringing, Electoral behavior.

**مقدمة:**

تعدُّ التنشئة السياسية موضوعاً جوهرياً من موضوعات علم الاجتماع السياسي، حيث أنَّ المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهمٍ مشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع ومعاييره، وبالتالي هي الوسيلة التي يحفظ بها قيم النظام الاجتماعي كيانه واستمرار يته، أما بالنسبة للسلوك الانتخابي فهو علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، كما يمكن اعتبار هذا الميدان فرعا متخصصا في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة التي تجرى في أعقاب الانتخابات، ولذلك يمكن القول أن السلوك الانتخابي هو كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات. ومن هذا المنطلق يمكن طرح **الإشكالية** التالية:

**كيف تؤثر التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي؟** ولمعالجة هذه الإشكالية سوف نركز على **المحاور** التالية:

1. مفهوم التنشئة السياسية.
2. مفهوم السلوك الانتخابي.
3. تأثير التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي.

**مفهوم التنشئة السياسية:** إن سرعة الأحداث الجارية في الحقل السياسي سواء في إطاره الوطني أو القومي أو الدولي استلزمت أن ترفقها مشاركة فعلية وفعالة من الشباب في تشكيل وصنع المستقبل وتوجيه مسار الأحداث، بدلا من الوقوف عند مرحلة التأثر بها، لذا فان الحاجة تتزايد للاهتمام بعملية التنشئة، كإحدى الآليات المهمة التي يمتلكها المجتمع والتي بإمكانها التحكم فيها، ونظرا للدور الذي تضطلع به هذه الأخيرة، فإنها تحظى بقدر كبير من البحث والدراسة سواء لدى مفكري السياسة أو في حقل العلوم الاجتماعية.

**أولاً- تعريف التنشئة السياسية:** إنَّ مصطلح التنشئة السياسية **Political Sociatization** مصطلحٌ حديث نسبياً، ظهر بعد الانتشار الواسع لمفهوم التنشئة الاجتماعية، ومن ثمّ يكون مصطلح التنشئة السياسية قد جاء من رحم التنشئة الاجتماعية، وأي تعريف للتنشئة السياسية لا بدَّ أن يكون ينبثق عن مفهوم التنشئة عموماً، فهي العملية التي يتم بمقتضاها صهر الفرد أو إذابته في الجماعة، بحيث يؤهّل للتفاعل الإيجابي والانسجام مع الجماعة(محمد توفيق، 2015، ص.15).

وتعدُّ التنشئة السياسية إحدى الأدوات المهمة في أداء العملية السياسية داخل كافة الدول والمجتمعات، والتي تم عن خلالها مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية (أو الحكومية وغير الحكومية)، وإذا كانت كلمة تنشئة قد استعملت في الأدب الانجليزي عام 1928م لتعبر عن تهيئة الفرد ليتكيف

ويتفاعل مع المجتمع، فإنّ مصطلح التنشئة السياسية ظهر أول مرة عام 1959م على يد **هربرث هلمان** Herbert Hyman في كتابه الذي يحمل عنوان Political Sociatization (الجوهري، 2000، ص.37).

فالتنشئة السياسية وإن كانت تشكّل أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وتستقطب محاولات العديد من علماء الاجتماع السياسي الذين يحاولون إيجاد نظرية عامة بها إلاّ أنّها لا تزال في مرحلة مبكرة من تطورها المنهجي والتحليل.

وللتنشئة السياسية عدة تعاريف نذكر منها:

- يعرفها **هايمان** Hyman: «تعليم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكياً ونفسياً» (إسماعيل، 1957، ص.22).

معنى هذا أنّ التنشئة السياسية هي جزء من عملية معقدة بوجود وحدات اجتماعية كثيرة ومتنوعة بما يساعد على التفاعل معه.

- أمّا **فرويد جرينشتاين** (F.Greenestein) فيرى أنها: «عملية التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعلومات، والقيم والمهارات السياسية، وخصائص الشخصية ذات الدلالات السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع» (الجوهري، ص.39).فهي تهدف إلى تلقين القيم والمعايير والأهداف السلوكية في ضمير المجتمع وتعليمها، وتقديمها للأطفال، بما يضمن بقائها واستمرارها عبر الأجيال بما يعطي للمجتمع وقنواته المختلفة دور السيد في عملية التنشئة السياسية.

- أمّا **روى** (E.Rwe) فيقول أنّ: «التنشئة السياسية هي تلك العملية التي تنتقل بواسطتها المعتقدات والمشاعر المتعلقة بالثقافة السياسية إلى الأجيال المتعاقبة» (الزيات، 2002، ص.22).

- كما يقرر **جود** (G.V.Good) أن «التنشئة السياسية وهي تنمية وعي الناشئة بمشكلات الحكم، والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق ذلك بشتى الوسائل كالمناقشات غير الرسمية والمحاضرات والاضطلاع بنشاط سياسي»(الزيات، 2002، ص.19).

وبارتباطها بهذه التصورات فإنّ التنشئة السياسية هي تلك العملية التي تهتم بإعداد الأفراد اجتماعياً لممارسة العمل السياسي وتفهم المجتمع الذي يعيشون فيه، وإعطاء الحد الأدنى للمواطنة، والتعرف على مقومات المواطن الصالح، وإعداد القادرين على تحمل مسؤولية قيادة المجتمع في جميع مجالاته.

**ثانياً: قنوات التنشئة السياسية:** والمتمثلة في:

أ- **الأسرة:** وهي واحدة من أبرز مؤسسات التنشئة السياسية التي يبدأ الفرد بداخلها اكتساب الاتجاهات السائدة في المجتمع.

ب-**المدرسة:** تتم عملية التنشئة السياسية في المدرسة عبر التثقيف، وهو ما يقود إلى تعريف الفرد بإنجازات بلده وزرع الولاء الوطني، وتعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القوميين.

ج- **وسائل الإعلام:** تتولى هذه الوسائل (الصحف، الراديو، التلفاز، القوى...) أداء دور هام في عملية التنشئة السياسية فيما تزود المواطنين بالمعلومات السياسية: تشارك في ترسيخ هذه القيم لديهم (خطاب، 2004، ص ص.49، 51).

وبالتالي نجد أنَّ قنوات التنشئة السياسية بدورها تقوم بالمساهمة في تكوين الاتجاهات السياسية وبلورة الوعي، ويعتقد **هربرث هايمان** أنّ دراسة السلوك السياسي والتباين في الاتجاهات السياسية تمكّننا من فهم أسباب التعديلات والتغييرات التي تطرأ على أفكار أو سلوك الأشخاص أو الجماعات من خلال صيرورة تطويرهم، وهذا ما يدفعنا لفهم عملية تنشئة الأفراد، وما ترتبط به من عوامل اجتماعية وسياسية ورسمية تؤثر في بناء الشخصية القومية، فالدراسات السيكولوجية المتعلقة بالتحليل النفسي تمكننا من فهم دوافع السلوك السياسي وخصائص التنشئة السياسية (حسين، 2014، ص.180). **ثالثاً: وظائف التنشئة السياسية:** تعددت وظائف التنشئة السياسية، بحيث تساعد على احترام العمل الجماعي والإحساس المشترك بالمسؤولية، وهذا ما يؤدّي إلى خلق الانتماء والولاء السياسي وتفعيل المشاركة السياسية، ولذلك تتمثل وظائف التنشئة السياسية فيما يلي:

أ-**تفعيل المشاركة السياسية:** تعمل التنشئة السياسية على تفعيل المشاركة السياسية بكل أنواعها، وذلك عن طريق تحقيق وظيفة تدعيم النسق السياسي والمحافظة عليه، ذلك لأنَّ الاستقرار شرط ضروري للمشاركة السياسية، كما تساعد الفرد على اكتساب ثقافة سياسية وتكوين وعي سياسي يكوّن لديه اتجاه وميل نحو السياسة بصفة عامة (ميلود، 2015، ص.89).

**ب-خلق الانتماء والولاء السياسي:** التنشئة السياسية وسيلة دعم وتأييد للنظام السياسي، فهي تعبّر عن الحفاظ وعن تكيف النظام السياسي وبالتالي استقراره واستمراريته، إذ يعمل على إدامة التأييد بين مواطنيه ولا يتأتى ذلك إلاَّ إذا كان هناك ولاء من قبل هؤلاء المواطنين لخيارات النظام السياسي (اسماعيل، 1957، ص.25).

**ج-تحقيق الاستقرار السياسي:** يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام على أن يحفظ ذاته عبر الزمن، أي أن يظل في تكامل، وهو ما لا يتأتى له إلاَّ إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه، ومن بينها وظيفة التنشئة السياسية.

وللتنشئة السياسية بعدان باعتبارها وظيفة ضرورية لاستقرار النظام، أولهما البعد الأفقي ومضمونه أنّ الجيل القائم ينقل ثقافته إلى الجيل اللاحق، وثانيهما البعد الرأسي ومؤداه أن يوجد اتساق بين قيم واتجاهات وسلوكيات أفراد الجيل السائد بما يضمن للجسد السياسي قدراً من التلاحم والترابط (بدر، 2009، ص.175).

**د-التجنيد السياسي:** لا يمكن الفصل بين التنشئة السياسية والتجنيد السياسي حسب "**ألموند**" بحيث أنّ من وظائف التنشئة السياسية تجنيد الأفراد لمواقع السياسية الهامة، أو اختيار وانتقاء النخبة السياسية. وترتبط عملية التجنيد السياسية بعملية التنشئة السياسية ارتباطاً وثيقاً ويأتي هذا الارتباط بالعمل على تجنيد أفراد لشغل أدوار سياسية، بحيث يحمل هؤلاء الأفراد ميولات ذات اتجاهات معينة اكتسبوها من خلال التنشئة السياسية، وقد تؤثر هذه الاتجاهات بشكلٍ أو بآخر على أداء الأفراد التي جندوا إليها، وهذا ما يقتضي أحياناً إعادة التنشئة السياسية السابقة على عملية التجنيد (ميلود، 2015، ص.91).

**.2.مفهوم السلوك الانتخابي:** يشكل السلوك الانتخابي جزء من السلوك السياسي العام للفرد، ويقصد بهذا الأخير: "مجموع النشاطات العملية لدى الأطراف الاجتماعية والتي تربط فكرة المشاركة السياسية، أي التي يتحدث تأثير أو طريقة الحكم الجماعية".(هرمية، تيلبيرو، 2005، ص ص.82، 83).

وعليه يتبين هنا أنّ هناك تشابه بين السلوك السياسي والسلوك الانتخابي، بحيث كل مستعمل يعتبر نمط من أنماط السلوكيات الاجتماعية، وكليهما يهتمان بالأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه موضوع سياسي معين.

كما يختلف السلوك الانتخابي عن السلوك السياسي في كونه سلوكاً جماعياً إحصائياً، بحيث يتمكن الباحث من خلال تحليله من معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة، ولذلك تمت بحوث السلوك الانتخابي باستخدام دراسات الرأي العام، جنباً إلى جنب مع تحليل عملية الانتخابات من أجل فهم الأسس التي بنى عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم.(العزي، 1987، ص.150).

لقد أصبح هناك علماً يسمى بـ: علم السلوك الانتخابي، وهو علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت، والسلوك الانتخابي، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، ويمكن اعتبار هذا الميدان فرعاً متخصصاً في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح التي تجرى في أعقاب الانتخابات، وسهولة الاطلاع على إحصائيات التعداد السكاني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبرامج بناء النماذج.

كما يدرس هذا العلم عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها، وهنا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسبله لتطوير الاتفاق العام والحفاظ عليه من المجتمعات الديمقراطية.(العزي، 1987، ص.165).

كذلك يشكل مفهوم السلوك الانتخابي بشكل جزء من عملية تحليل الانتخاب ككل، والتي تتداخل فيها الكثير من العوامل المختلفة، كذلك تجاوز التحليل الكلاسيكي لمفهوم الانتخاب من كونه طريقة تمكن الناخب من اختيار الشخص الذي يمثله إلى كونه رهاناً في مفترق الطرق بين مختلف مؤسسات الحياة السياسية والاجتماعية، . فعلم اجتماع الانتخابات أو السلوك الانتخابي يركز اهتمامه على الناخبين أو المصوت، . ويلاحظ الظروف التي تعمل من خلالها مختلف المؤسسات في سبيل مشاركة المواطنين في عملية اختيار حكامهم، واتجاهات الناخب عند اختيار المرشحين.(السويدي، 1995، ص.150).

انطلاقاً من ذلك، تركزت أغلبية البحوث حول السلوك الانتخابي على الإجابة على السؤال التالي: لماذا ينتخب المواطن؟ كيف؟ ولصالح من؟ وذلك من خلال البحث في العوامل لمختلفة التي تدخل في تحديد فعالية الانتخاب والأسباب التي تدفع المواطن للتصويت، فالنظام السياسي يعتبر وجود الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لهم نصيب في ذلك، أيضاً قانون الانتخاب، مستوى الوعي للتوفر لدى المواطن، موقعة الطبقي–الاجتماعي، علاقاته الاجتماعية هي الأخرى عوامل تكشف عن عوامل الحاجز المتوفر لدى هذا المواطن أو ذاك في المشاركة السياسية، وفي اختيار ممثليه. ( حويص، 2003، ص ص.27، 24).

من ثم كان السلوك الانتخابي رهين المزاج السياسي المستقر والثابت المتمكن في الأبنية والمؤسسات الطبيعية "الجغرافية" الديمغرافية والاجتماعية المتعددة التأثير في هذا السلوك. (regnee.2001.p .641)

ومن خلال ما سبق ذكره حاول بعض الباحثين وضع بعض التعريفات للسلوك الانتخابي منها:

"السلوك الانتخابي هو وحدة سلوك متسلسل (متعاقب) موجه نحو هدف ينتهي بشكل التصويت لصالح حزب سياسي أو مرشحٍ ما".

"السلوك الانتخابي هو تلك القرارات والمواقف وطرق المشاركة التي اتخذها المواطن إزاء الأحزاب السياسية والمترشحين والقضايا السياسية في مناسبة انتخابية ما". (الأعرجي، ص.536–538).

"يقصد بالسلوك الانتخابي عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها، وهو وسيلة لتقرير الاتفاق العام والمحافظة عليه في المجتمعات الديمقراطية ".(الأعرجي، ص.588).

وانطلاقاً من كل هذه التعاريف السابقة يمكن القول أن السلوك الانتخابي هو كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره

بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية، الاقتصادية...)

**2- أنماط السلوك الانتخابي:** يمكن للسلوك الانتخابي أن يحلل من الجانب المفاهيمي عند الباحثين في هذا المجال إلى التوصل إلى ثلاث أنماط أساسية وهي: الاتجاه أين يرتبط كل فعل انتخابي، المشاركة الانتخابية، ما يسمى بالعزوف أو الممانعة الانتخابية، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في النقاط الآتية:

**أولاً: اتجاه السلوك الانتخابي:** تعتبر دراسة اتجاه السلوك السياسي عامة والسلوك الانتخابي خاصة إحدى المستويات المفاهيمية التي تمكننا من الوصول إلى فهم السلوك الانتخابي للفرد. فبالنسبة للاتجاه يعرف على أنه: "ميل نفسي، يعبر عنه بتقييم لموضوع معين بدرجة أو بأخرى من التفضيل أو عدم التفضيل أو هو يظهر في الانتخابات التقييمية المعرفية أو الوجدانية والسلوكية سواءً كانت صريحة أم ضمنية". (david .g.myers.2010.p.122).

من خلال هذا التعريف يتبين أن الاتجاه يحدد ويفسر السلوك الإنساني كذلك ينظم العمليات والانفعالات والإدراك والمعارف التي يحتاجها الإنسان، كذلك ينعكس ذلك في سلوك الفرد خاصة في أحواله وأفعاله وتفاعله مع الآخرين في الجماعات الثقافية التي يعيش فيها.

تزداد أهمية الاتجاه على مستوى السلوك الانتخابي أكثر، لذلك يرى الباحث **فالان لونيل** أنّ معظم الباحثين عند معالجتهم لموضوع المشاركة والفعل الانتخابي لا يتطرقون إلى الاتجاه، بل نجد قلة الاهتمام بذلك، أي في اتجاه الفعل في كونه تقدمي أو محافظ، يساري أو يميني، وجه نحو تأييد أو معارضة هذا الحزب أو ذاك، أو هذا المرشح أو ذاك أو السلطة القائمة. (david .g.myers.2010.p.122).

كما يرى الكثير من الباحثين أنّ اتجاه السلوك الانتخابي للفرد ينتج غالباً من محددين أساسيين، وهما: الاتجاه الشخصي المستقر من جهة والحالة الظرفية المحيطة بالفرد من جهة أخرى. (العزي، 1987، ص.157).

**1-الاتجاه الشخصي المستقر:** يرى هذا الاتجاه أنّ سلوك الفرد يتحدد بالرجوع إلى المواقف الذي يمتلكها، على أساس أنّ هذا الأخير يعرف على أنّه استعداد عقلي ونفسي بواسطة الخبرة الشخصية، والذي يمارس تأثيراً توجيهياً أو

ديناميكياً على ردود الفرد نحو كل المواضيع والحالات التي ترتبط به. ( jean meyraud.alin .(lancelot.1964.p.9

نشير هنا إلى أنّ الموقف هو مفهوم إجرائي في الأصل لأنه يشمل فقط السلوكيات الملاحظة، لذا يجب لنا انطلاقا من انتظام ملاحظة في السلوك وهو يتميز عادة **بخاصيتين:**

-**الاتجاه:** يكون سلبي أو إيجابي، والذي يستجيب للتأييد أو رفض، انجذاب أو نفور.

-**الكثافة:** لها علاقة بقيمة الموضوع في نفسية الفرد، وتزداد كثافة الموقف كلما كان الموضوع أكثر قيمة في نظر الشخص.

نجد نفس الشيء إذا ما عالجنا مفهوم الاتجاه في السياسة والانتخاب، فهو لا يتميز سوى بموضوعه.

هنا يعرف **آلان لونسيل** الموقف السياسي على أنه: موقف اجتماعي متشكل بالعلاقة مع المواضيع السياسية والتي تكون حالات اجتماعية منظور إليها من زاوية السلطة أو من زاوية الحكومة أو بقاء المجتمع. (meyraud.lancelot.1964.p.104).

يحدث هذا على الرغم من اختلاف طريقة ودرجة تنظيم وتناسق المواقف السياسية الفردية من شخصٍ لآخر، إلاّ انّه مع ذلك يوجد بعدين أساسيين ينظمان المواقف السياسية تقريباً لكل المواضيع، البعد الأول هو التفضيلات التي توجد في كنف الرهانات الأساسية للفاعلين المركزيين في الحياة السياسية، أما البعد الثاني فهي المواقف المؤسسة في كنف السياسة نفسها، وهي تتحكم خاصة في درجة المشاركة. إذ هذان البعدان يعكسان الخاصيتين الفاعليتين لكل موقف إنساني، الاتجاه بالنسبة للتفضيلات والكثافة بالنسبة للالتزام.

هذا ما توصلت إليه مدرسة ميشنغن الأمريكية بقيادة **أوغست كمبل** في كتابه: **الناخب الأمريكي،** والتي رأت أن الناخب هو وحدة وهوية ذاتية ونفسية لها توجيهاتها، تزوده بمرجعية دلالية مستقرة واضحة تعمل على توجيهه أثناء عملية الاختبار الانتخابي بكل ثقة سياسية. (بارة، ليمان، 2011، ص.196).

وقد حاولت هذه المدرسة تفسير الاتجاه السياسي الشخصي من خلال اقتراح مفهوم الانتماء الحزبي وتأثير القوى ذات الأمد البعيد عليه، هذه الأخيرة تمثل الاتجاهات السياسية التي نشأ عليها الفرد والتي تنقل وتقوى بواسطة العائلة، الوسط الاجتماعي والمهني الذي يعيش فيه، وهي تعمل كشاشة تصويرية تنقل صور الحياة السياسية للناخبين.

هذه النتيجة يؤكدها أيضاً جون مارتن ليست، والذي يرى أن هناك ارتباط بحزب لا يحتاج لتفسير، ذلك عندما تقوم علاقات مستمرة بين مركز الجماعة ومركز ذلك الحزب، ولكن الموقف يتطلب تحليلاً عندما تستمر جماعة ما في تأييد حزب سياسي، بعدما يغير هذا الحزب من خطته أو تغيير تلك الجماعة من بنيانها الاجتماعي. (ليست، (دت)، ص.15).

انطلاقاً من ذلك كله، حاول بعض الباحثين تصنيف المواقف السياسية للناخبين، وهذا بتمثيلها في مجموعة اتصالية، أين تستجيب كل نقطة فيها إلى اتجاه وكثافة ما، وهذا ما يسمى بقياس موقف الفرد الذي يتضمن كشف موقعه في هذا البعد الأساسي. ويمكن أن تُجرى هذه العملية بصورة أفضل

على سلم المواقف يتألف من سلسلة تساؤلات دقيقة، حيث تسمح الإجابة عنها بتصنيف الأفراد بالاعتماد عل مواقفهم من الدرجة الأقل إلى الدرجة الأعلى.

لقد أدى استعمال هذه التقنية إلى ظهور ما يسمى بتصنيف يمين/وسط/يسار، والهدف من إقامته هو تعريف الناخب ببنية المجال السياسي وهوية المشاريع، وبرامج المرشحين هنا يلعب المظهر السياسي للمرشح وللحزب دورٌ كبير في عملية التعريف والدعاية، ومن أجل هذا اقترح مقياس يمين/يسار.( برو، 2006، ص.316).

**2- الحالة الظرفية المحيطة بالفرد:** يفصل هذا الاتجاه بين سلوك الفرد وموقفه على أساس أنّ الموقف يعني استعداد الفرد لتملك ردود الفعل متكررة وثابتة، في حين أن السلوك يتميز بالتغيير حسب الظروف أو الحالات وبالتالي إعطاء السلوك أبعادا اجتماعية أو اقتصادية وسياسية تؤثر فيه.

يرى **جون مارتن ليست** أنّ الفروق في الاتجاهات يعود إلى الفروق الناجمة عن الطبيعة المعقدة للنظام الاجتماعي، أين يتعرض الفرد داخله لضغوط متناقضة، ومن المؤكد أن الفرد قد يستجيب لضغط من الضغوط أكثر من الآخر، مما يجعله يغير اتجاهه أو يكيفه حسبه. (ليست، (دت)، ص.103-106).

وعليه تصبح متغيرات مثل الأوضاع الاجتماعية-الديمغرافية، متغيرات العرض السياسي، وزن التقاليد الثقافية، الظروف الاقتصادية وغيرها مفاتيح يمكن أن تعطينا فكرة واضحة عن مدى تأثر اتجاه الانتخاب الفردي الموضوعية المحيطة به، فالعلاقة بين البنيان الاجتماعي والتصويت علاقة وطيدة ولمعرفة ذلك لابد من الاستناد إلى معرفة الخصائص الاجتماعية المرتبطة بمختلف الاتجاهات السياسية، وأيضاً دراسة الفوارق المميزة للسمات الاجتماعية في فترات زمنية مختلفة. (ليست، (دت)، ص.117-118).

كما توصل **دانيال لويس سيلر** إلى توضيح أثر القوى الظرفية على الناخبين، إذ يرى أنها تمارس تأثيرها على الناخبين المترددين والجدد، وهي تنقسم لعوامل تحريض تمس عادة المترددين الباردين وعوامل جذب المتعاطفين، بل وقد تصل إلى حد التأثير على الولاءات الأولية المستقرة للفرد. (ليست، (دت)، ص.142).هذه النتيجة توصل إليها من خلال دراسته العلاقة بين القوى ذات الأمد البعيد والقريب، واقترح **أربعة حالات:**

-**الحالة الأولى:** يكون فيها تأثير القوانين في اتجاه واحد، وتعكس التزام الناخبين بحزبهم، وتسمى بانتخابات عادية.

-**الحالة الثانية:** تكون قوة العوامل الظرفية أكبر وتسمى بانتخابات منحرفة.

-**الحالة الثالثة:** يكون فيها تراجع لأثر العوامل الظرفية لصالح العوامل البعيدة المدى، وتسمى بانتخابات إصلاح.

– **الحالة الرابعة:** استمرار العوامل الظرفية في قوتها يؤدي إلى تغيرات عميقة في الأسس العامة، تسمى بانتخابات إعادة التراصف وتتغير معها الخريطة البرلمانية عاكسة التغير في أسس الناخبين.

.(selver.1982.pp.165.166)

وعليه يمكن القول أن اتجاه السلوك الانتخابي يعد ظاهرة تضم العديد من الجوانب، إذ انه يعكس جملة من التأثيرات الممارسة على الفرد، وإذا ما فهم الباحث هذه التأثيرات فسوف يفهم طبيعة الخريطة السياسية داخل المجتمع، وقواعد اللعبة السياسية بها.

**ثانياً: المشاركة الانتخابية**

تعتبر المشاركة الانتخابية أحد أهم وسائل تقلد السلطة، لأنها تعبر عن أداة الرأي العام في التأثير على النخبة السياسية الحاكمة، عن طريق المساهمة في اختيار الممثلين والمشاركة في صنع السياسات العامة.

ولذلك نجد هناك اتجاهين تناولا أهمية المشاركة الانتخابية ضمن المشاركة السياسية كإطار عام لها وهي:

أ–**الاتجاه الأول:** وفقاً لهذا الاتجاه تعتبر المشاركة الانتخابية في موضع القلب من المشاركة السياسية، فهي بدورها تغطي كافة الصور التقليدية للمشاركة، الترشح والنشاط في العمل السياسي والتصويت.

ولذلك فالمشاركة الانتخابية هي الوسيلة التي تمكن المواطن من ممارسته السلطة، وبالرغم من الاختلاف الموجود من نظام لآخر في الانتخابات إلا أن هناك اتفاق في نقطة أن الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات سواءً الرئاسية أو النيابية هو النصيب الفردي للمواطن على المشاركة السياسية، كما أن التصويت هو أحد القنوات التي تربط الفرد بالنظام السياسي.(ابراش، 1998، ص.252)

كذلك تعتبر الانتخابات الصورة الأساسية والأفضل والأكثر فاعلية لتحقيق المشاركة السياسية، فهي تتميز مقارنة بالقنوات الأخرى للمشاركة، أي المشاركة الانتخابية أصبحت ترتبط باستخدام أكثر من قناة في نفس الوقت من أجل فعاليتها، ولذلك كلما تعددت المسالك والقنوات ازدادت فرص التأثير على السياسة العامة، وقد لا تكون المشاركة الانتخابية ذات فعالية، وذلك لأنها لا تحمل رسائل محددة وواضحة لصانع السياسة.(العزي، 1987، ص.178)

وبالتالي وبناءً على ما سبق ذكره يتضح أنّ المشاركة الانتخابية تعد من أهم وسائل المشاركة السياسية وضوحاً وأكثرها فعالية، كما أنها شكل أساس السياسات الديمقراطية وذلك لأنها تترك للأفراد حرية اختيار الحكام.

**ثالثا: العزوف الانتخابي**

يشكل العزوف الانتخابي أحد المستويات المفاهمية التي يمكن من خلالها تفسير وتحليل السلوك الانتخابي، ويبدو في الوهلة الأولى أنّ العزوف الانتخابي سهل التعريف، وذلك في حصره في "عدم توجه الناخب إلى صندوق الاقتراع بمناسبة انتخابات منظمة قانونياً".(برو، 2006، ص.565) أو في "نسبة الامتناع المجمعة من قبل الإدارة العامة الانتخابية".( tomas.2008.p45) لكن خلف تعريف هذه الظاهرة توجد صعوبات نظرية ومنهجية معقدة.

وقد توصل المختصون إلى وضع صيغتين نظريتين في تفسير ظاهرة الامتناع الانتخابي وهما: (dris.hamadouch.2009.p266_267)

**1-المقترب اللاسياسي:** تعتبر الممانعة انعكاس لحالة لامبالاة سياسية أو لغياب المصلحة في السياسة، ومظاهره كثيرة مثل اللامبالاة وضعف الالتزام أو الإحساس بعدم الأهلية، عدم التسجيل في القوائم الانتخابية وصدف الأحوال الجوية التي تكون من الأسباب غير السياسية التي تفسر الممانعة.

إنّ هذا النمط من التفسير يستعمل عادة بانتظام، لأنّ الممانعة من النمط اللامبالي لا تعتبر مشكلة بالنسبة للسلطة، إذ تعتبر كظاهرة طبيعية ما دام الناخبون غير متساوين ولا متشابهين في الاهتمام بالقضايا السياسية، ولا يملكون نفس المصالح في خضمها.

إذاً المانعة هي شكل من الاختيار الطبيعي، فالمواطنون المشتركون في تسيير شؤون المدينة يشاركون لمصلحة حقيقية كتعيين الإداريين الذين يلعبون أدواراً أهم، بينما الآخرون أقل تحفيزاً وضحايا لعدم مصلحتهم السياسية.

لكن إذا ما عكست الممانعة غياب فقدان المصلحة بالنسبة للناخب في الانتخاب إلا أنه لا يمكن حصرها فقط في هذا التفسير، فالامتناع يتضمن إضافة إلى ذلك مواقف وآراء المترشحين السياسية، النخب الحاكمة أو المعارضة التي يحملها الفاعلون.

**2-المقترب السياسي:** يرى هذا المنظور أنّ الممانعة تخضع لمنطق آخر، فهي ليست نتيجة اللامبالاة التي يتميز بها الناخب، وإنّما التصور الذي يملكه الناخب عن السياسة أو الانتخاب، فاختيار الناخب للمانعة يكون عن وعي، ومعلل بأسباب تبدو منطقية بالنسبة له في الشأن الجزائري، مانع المواطنون الانتخابات لأنهم أدركوا أن انتخابهم لن يُعترف به نتيجة تزوير في النتائج، والتي عادة ما تكون مسبقاً إضافة إلى الشك في المنتخبين في احترام التزاماتهم.

هنا تبرز الممانعة كفعل سياسي، لأنها تشير إلى نوع من الاحتجاج حول طريقة عمل الحقل السياسي، وما يسمى عادة بالسلبية، هو في الحقيقة رمز وتعبير لقطيعة بين الناخب من جهة،

والمرشح للانتخاب من جهة أخرى، والنظام السياسي ككل، أيضاً وعليه تبرز الممانعة كفعل نضالي وليس كفعل سلبي.

فقد نعتبر أن الممانعة كفعل سياسي متعلقة بحالة عدم تسييس، إلا أن توسع انتشار هذه الظاهرة يطرح مشكلاً كبيراً، وهذه المشكلة تنبع من كون أن أقلية تقرر بالنيابة عن أغلبية، وهو ما يقود إلى أزمة تمثيل تؤدي إلى أزمة شرعية قد تقوض أركان النظام.

عموماً لا يشكل الممتنعون فئة خاصة من السكان لا علاقة لها بالناخبين الذين يشاركون في الانتخابات السياسية، لكن وبالعكس هناك مبادلات متعددة فيما بينهم، هنا يرى **آلان لونسيل** أن الممانعين ليسوا أناس منعزلين لا علاقة لهم مع الناخبين الذين يشاركون في الانتخاب، إذ توجد بالعكس تبادلات عديدة بينهم.(الضبع، 2015، ص.104)

بالنسبة لمظاهر الامتناع الانتخابي فقد ميز الباحثون بين مظهرين أساسيين له: **الأول** يتمثل فبإحجام الناخب عن التوجه إلى الانتخاب للإدلاء برأيه، ويمكن وصف هذا الشكل بالامتناع الاختياري دون عذر يبرره، أما **النوع الثاني** فهو تعمد الناخب بعدم التوجه إلى مكتب الانتخاب، ترك ظرف فارغ، أو تعمده إفساد ورقة الانتخاب بارتكاب أحد الأعمال التي تبطل الاعتراف بالصوت الانتخابي قانونيا(الضبع، 2015، ص.104).

**3. تأثير التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي:** إنَّ التنشئة السياسية في جوهرها العام تهدف إلى تنمية الوعي لدى الفرد من خلال المعلومات والخبرات والقيم التي تنقل وتلقن وتكتسب من طرف المواطن، والتي تسمح له بالإدراك الجيد والاستيعاب الواعي لمختلف الأوضاع المحيطة به.

وعليه يكون اكتساب الوعي السياسي هو أحد أهم أهداف التنشئة السياسية، التي تشكل للفرد المواطن إرثاً من شأنه أن يكون وعياً سياسياً معيناً، يترجم في صوره سلوك سياسي، فجوهرها الحقيقي يتمثل فيما تقدمه وما تقوم به من دور في تشكيل سلوك الفرد من خلال مؤسساتها.(الأسود، 1999، ص.140).

أمّا تأثيرها على السلوك السياسي فإنّه يكمن في تدخلها في تكوين الآراء والقيم والاتجاهات التي تعتبر استعدادات كامنة لأداء استجابات سلوكية محددة، وعليه يتضح أنّ التنشئة السياسية هي محدّد أساسي لمشاركة المواطن سياسياً من عدمها، وإيجابية هذه المشاركة داخل المجتمع أو سلبياتها، على أساس أنَّ مكتسبات المواطن منها هي التي توجه وتقود تصرفاته وردود أفعاله في الحقل السياسي، فيما يتصل بالمشاركة السياسية عامة والمشاركة الانتخابية بشكلٍ خاص، لأنَّ الأولى هي التي تعد المواطن وتؤهله لأن يشارك في العمل السياسي بالصورة والنمط والدرجة التي تتسق مع طبيعة عملية التنشئة السياسية التي اكتسبها هذا المواطن.

وبهذا المعنى تعدّ أحد المحددات الرئيسية لنمط السلوك الانتخابي، وهي المسؤولة عن تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها المواطن في انتخاب واختيار الحكام وصانعي القرار السياسي والمسؤولين في أي مجتمع من المجتمعات، ثمّ تأصيله طبيعة ونوع الظروف التي يود أفراد المجتمع العيش فيها، ورسم السياسة العامة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، أي إشراك المواطن العاقل البالغ في مختلف مستويات النظام السياسي.

ولهذا فإنّ السلوك الانتخابي وما يصحبه من أشكال الاغتراب السياسي كالعزوف الانتخابي أو عن أداء الأدوار السياسية المختلفة للمواطن يتحدد بقدرٍ كبير بما اكتسبه من اتجاهات، وقيم ومعلومات سياسية في مرحلة الطفولة، إذ كشفت كتابات في السلوك الانتخابي درجة التأثير البالغ الذي تمارسه الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة على أفرادها في سلوكهم الانتخابي، حيث لوحظ وجود ارتباط وثيق بين سلوكات الأفراد المواطنين الانتخابية وكذا سلوكات أبنائهم الانتخابية، ولذا اتجه دارسوا السلوك الانتخابي إلى التنبؤ بهذا السلوك انطلاقاً من معرفة توجهات الآباء وكيفية أدائهم لواجبهم الانتخابي، كما أوضحت هذه الكتابات أن الصلة بين التصويت وبين الأسرة ليست علاقة تلقائية تفرضها عضوية الفرد فيها، وإنّما هي نتيجة لرؤية مشتركة تفرزها المشكلات القائمة (ميلود، 2015، ص.92).

كما تتعدد مؤسسات التنشئة السياسية في كل مجتمع، وان كان يمكن تحديدها عددا فيصعب ترتيبها من حيث الأهمية، ذلك أن نوع الثقافة السياسية في كل مجتمع ودرجة النضج المؤسساتي وطبيعة النظام السياسي كل ذلك يلعب دورا في تحديد أي من الوسائل انجح في القيام بمهمة التنشئة السياسية، فبينما نجد وسائل الإعلام تلعب دورا مركزيا في الدول الديمقراطية، نجد المؤسسات الدينية والأسرة في مجتمعات تقليدية أخرى أكثر أهمية من وسائل الإعلام، ولذلك لا يمكن إنكار دور أي وسيلة من وسائل التنشئة السياسية هذه ولكن يمكن تقسيمها إلى وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة، بالنسبة للوسائل الغير مباشرة تم التطرق إليها سابقا والمتمثلة في الأسرة والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية والرأي العام، أما الوسائل المباشرة وهي الوسائل والقنوات التي تمد الفرد بالثقافة السياسية والتعليم السياسي شكل مباشر مثل: **المؤسسات الإعلامية** والتي تلعب دورا في التنشئة السياسية ويختلف مدى نجاحه من مجتمع لأخر، حيث يحدد طبيعة هذا الدور المستوى الثقافي للشباب أنفسهم، وللمجتمع بشكل عام وكذلك التطور الحضاري، ومدى حرية وسائل الإعلام وتمتعها بالديمقراطية والاستقلالية، حيث وجد ارتباط وثيق بين التطور الضخم لوسائل الاتصال الجماهيري وبين المعرفة السياسية، فوسائل الإعلام تلعب دورا هاما في إطار العملية السياسية والاجتماعية.كذلك **الأحزاب السياسية** تلعب دورا أساسيا إما في خدمة النسق السياسي من خلال مساندته ودعم مطالبه، وتقنين والمطالب الشعبية لجعلها مقبولة من قبل النسق السياسي وإما في

معارضته حيث تساهم الأحزاب في صياغة الثقافة السياسية للمجتمع من خلال برامجها ومبادئها وعمليات التوعية السياسية التي تقوم بها مستخدمة وسائل الإعلام المختلفة، وهذه الثقافة السياسية هي المصدر الذي تنطلق منه عملية التنشئة السياسية خاصة في الأنظمة التي تأخذ بالتعددية الحزبية حيث يحدث تمايز في عملية التنشئة السياسية مابين الأحزاب الحاكمة، التي تمارس تنشئة سياسية تحد النسق السياسي، موظفة كل مقدرات النظام السياسي في نشاطها وأحزاب المعارضة التي تمارس التنشئة السياسية لأعضائها، وللجمهور وهي بذلك توظف خطابا أيديولوجيا أو سياسيا متميزا، وتسعى ليكون معلوما ومقبولا من قبل الجمهور، والى امتلاك وسائلها الخاصة في عملية التنشئة السياسية كامتلاكها وسائل إعلام خاصة (سالم، 2000، ص.198)

**خاتمة:**

إن التنشئة السياسية توفر الأرضية المناسبة لخدمة العملية الانتخابية وذلك لأنها توفر السيادة القانونية في الدولة باعتبار القانون السلطة العليا في الدولة وذلك عن طريق المشاركة السياسية التي تضمن لنا الوصول إلى انتخابات نزيهة ووجود مؤسسات سياسية لها برامج هادفة، كما يعتبر الاتصال السياسي جوهر العملية السياسية وذلك لتجنيبه الوقوع في الخطأ ويكرس الحوار والمناقشة في القضايا، كما تلعب التنشئة السياسية دورا مهما في خلق الثقافة السياسية الايجابية، وذلك عبر مختلف مؤسساتها حيث أن تكوين ثقافة سياسية ايجابية يدفع إلى استمرار النظام وذلك لان المشاركة السياسية تكون فعالة. كما نخلص إلى أن التنشئة السياسية عملية غرضيه، تهدف إلى نقل الثقافة السياسية للمجتمع عبر الأجيال أو خلق ثقافة سياسية جديدة أو تعديل وتغيير الثقافة السياسية السائدة ومن خلال هذه الأدوار، وفعاليتها تساهم بقدر كبير في عمليات التغيير الاجتماعي وتمثل في الوقت نفسه ميكانيزما قديرا وأساسيا بالنسبة لمتطلبات التنمية العامة والتنمية السياسية بوجه خاص، فهي تتأثر بالتركيب الطبقي للنظام السياسي والنسق الأيديولوجي الذي يعكس مصالح الطبقة المسيطرة والسائدة سياسيا ومن ثم تحقيق أهدافها وتطلعاتها وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى مجموعة من

**التوصيات:**

_الإدارة الجيدة، والتخطيط السليم من قبل القائمين على الوسائل الإعلامية المحلية من اجل الاهتمام بموضوع التنشئة السياسية، وإفساح المجال لتحقيق هذا الهدف بمسؤولية ومهنية.

_الاستعانة بالمتخصصين في مجال الإعلام والسياسة معا، من أجل تحديد المحتوى الذي تقدمه البرامج الإذاعية والتليفزيونية في مجال التنشئة السياسية.

_ضرورة إدخال التنشئة السياسية كمقرر ضمن المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية على اقل تقدير، وذلك من اجل توعية الشباب من البداية باليات التنشئة السياسية.

– ضرورة توفير كل المعلومات عن العملية السياسية الانتخابية لناخبين قبل إجراءها بغية توفير قدر من الوعي السياسي.

–تبسيط وتسهيل إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية، وإجراءات الكفالة الانتخابية من جهة وأداء وانتخاب الكفالة من جهة أخرى.

– تحديد وضبط العوامل المؤثرة والمحددة للسلوك الانتخابي وتوضيح درجة تأثير كل منها.

– تفعيل دور الأحزاب السياسية وإعادة صياغة أدوارها بما يتوافق والحياة السياسية الحديثة، والاهتمام بالأسرة وبأدوارها باعتبارها المؤسسة الأولى في عملية التنشئة السياسية.

– إعادة الاهتمام بمفهوم التنشئة السياسية وتفعيل مؤسساتها وتثمين دورها في العملية الانتخابية، والاهتمام بعامل الثقافة السياسية من خلال نشر ثقافة التسامح والمشاركة عبر كل القنوات الرسمية وغير رسمية.

**قائمة المراجع:**

**أولا– المراجع باللغة العربية:**

– أبراش، إبراهيم.(1998).علم الاجتماع السياسي. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

– بارة، سميرة. سلمى ليمان.(2011)."النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية في تحليل النماذج الانتخابية في الجزائر"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

– بدر، أحمد.(2009).الرأي العام والسياسة العامة. القاهرة: الدار المصرية السعودية.

– برو، فيليب.(2006). علم الاجتماع السياسي. (تر: محمد عرب صامية)، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

– توفيق سلام، محمد.(2015).التنشئة السياسية وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند القائد الصغير، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

– الجوهري، عبد الهادي.(2000). أصول علم الاجتماع السياسي، ط2، الإسكندرية، المكتبة الجامعية.

– حسين إسماعيل، محمود.(1957).التنشئة السياسية، مصر: دار النشر للجامعات.

– حويص، سليمان.(2003). الأنظمة الانتخابية في الأردن. الأردن: شبكة المنظمات الكونية العربية.

– خطاب، سمير.(2004).التنشئة السياسية والقيم، مصر: ليتراك للنشر والتوزيع.

سالم، رعد حافظ.(2000).التنشئة الاجتماعية واثرها على السلوك السياسي. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

- السويدي، محمد.(1995).علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه.الجزائر: ديوان المطبوعات.

- الصديق ميلود، ولد.(2015).الاغتراب السياسي (في الوسط الطلابي).الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

- الطاهر الأسود، شعبان.(1999). علم الاجتماع السياسي. القاهرة: الدار المصرية.

- عبد الحكيم الزيات، سيد.(2002).التنشئة السياسية.ج3، مصر: دار المعرفة الجامعية.

- العزي، سويم.(1987) المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم، (د د ن): المركز الثقافي العربي.

- فيصل حسين، غازي.(2014).التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

- مارتن ليست، جورج. [د ت]. الأسس الاجتماعية السياسية. (تر: خيري حمادة)، لبنان: دار الآفاق الجديدة.

- مرتضى الأعرجي، إبراهيم.(2010). "السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد–دراسة الانتخابات النيابية الفرات"، مجلة كلية الآداب، العدد 98.

- هرمية، غي. برتنارد بادي، تيلبيرو.(2005).معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية.(تر: هيثم المع).لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

**ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية:**

- david.g,myers.(2010),social psycology,tenth ed,michigan,the mc graw,hill companies.

- Hamadouche, Louisa Dris-Ait.(2009)" L'absence en Algerie: un autre mode de contesation politique " .l'année de Maghreb, N°04.

- Lafontaine, Thomas. analyse économique de l'abstention aux élections provinciale . Québécoise 1980-2008, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, Université du Québec à Montréal

-Meyraud, Jean. et Lancélot, Alin. (1964). Les attitudes politiques, Paris, puf.

-Pascal, Perrineau. Et Dominique, Régnée.( 2001) Dictionnaire De Vote, Paris, PUF.

- Selver, Daniel-Louis.(1982).La politique companée. Paris: Amand, Collin.